الإصـــلاح يواصـــل تدميـــر جامعة صنعاء !!

الاثنين الماضي ألغيت امتحانات طلاب كلية الإعلام بجامعة صنعاء للمرة الثانية بعد أن تسببت أعمال شغب وفوضى نفذها الطلاب في إفشال الامتحانات على خلفية احتجاجات يقول الطلاب إن سببها استمرار نفقات التعليم بالنظام الموازي.

وحول الاحتجاجات التي نفذها بعض الطلبة مؤخراً في كلية الإعلام والمطالبة بإلغاء رسوم التعليم الموازي، قالت رئاسة الجامعة: لسنا مخولين بالإلغاء أو التخفيض بل ذلك من صلاحيات وزارة المالية لأنها تستقطع تلك المبالغ من ميزانية الجامعة .

وأشارت إلى أن الجامعة تقدر ظروف الطلاب من خلال تقسيط ما تبقى من الرسوم المقرة بعد تخفيض رئيس الجمهورية ومن لا يستطيع الدفع من الفئات الأشد فقرا يتم عمل دراسة حالة له ويمكن إعفاؤه .

وقال الدكتور الشرجبي- رئيس الجامعة: إن الجامعة ليست إدارة جباية لكن الطالب دخل الدراسة بالتعليم الموازي بعقد وبموجبه لم تطبق عليهم شروط القبول بالنظام العام كامتحانات القبول في بعض الكليات، واليوم يريدون الالتفاف على النظام بعد أن دخلوا الجامعة من الباب الخلفي وهذا أمر لايمكن القبول به.

وقف امتحانات التجارة

وفي تكرار لنفس المشهد العبثي الحادث في كلية الإعلام، اقر مجلس كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء تأجيل امتحانات الفصل الثاني للعام الفائت إلى الأول من ديسمبر المقبل بدلا عن الموعد الذي حدده التقويم الجامعي أمس الأول السبت.

واعتبر مجلس الكلية قرار التأجيل لآخر مرة وطالب أعضاء هيئة التدريس والطلبة الالتزام بذلك ما لم سيتم تطبيق القوانين واللوائح بحق المخالفين، معتبراً أن قرار التأجيل مراعاة لظروف الطلبة وتقديراً للظروف الحالية التي يمرون بها . قرارات التأجيل والإلغاء لمواعيد الامتحانات والتي لا تتناسب مع قرارات التقويم الجامعي التي كانت أقرت بعد توقف الدراسة تعكس حالة الصورة العبثية التي تشهدها العملية التعليمية في جامعة صنعاء برمتها منذ اندلاع الأزمة السياسية مطلع العام ٢٠١١م وسيطرة جنود قائد الفرقة الأولى «مدرع» المتمرد علي محسن الأحمر ومليشيات حزب الإصلاح على حرم الجامعة عقب تمرد الأحمر في ٢١ مارس ٢٠١١م وتحويل ساحة الجامعة إلى ثكنة عسكرية .

أكبر جامعة بقبضة «الاصلاح»

مطلع العام الماضي ٢٠١١م اندلعت الأزمة السياسية في بلادنا التي بدأت بمظاهرات ومسيرات حزبية تحولت إلى اعتصامات كانت بوابة جامعة صنعاء هي المكان الذي قرر معتصمو أحزاب المشترك اتخاذ ساحة لنصب خيامهم التي امتدت فيما بعد إلى أحياء أخرى في الجامعة والشوارع المحيطة بها . وبعيداً عن الخوض في تفاصيل الآثار السلبية التي تسببت بها خيم الاعتصام في تلك الأحياء على السكان والمواطنين إلا أن جامعة صنعاء التي تعد أكبر وأقدم جامعة يمنية كانت هي المتضرر والخاسر الأكبر، فعقب نصب معتصمي المشترك وفي مقدمتهم عناصر الإصلاح الخيم في بوابتها الرئيسية بدأت معاناة طلاب وأساتذة الجامعة تتزايد يوماً وراء يوم إلى حد اضطرار الجامعة لتوقيف الدراسة عقب احتلال قوات الفرقة المتمردة ومليشيات حزب الإصلاح ساحة الحرم الجامعي عقب ٢١ مارس من العام الماضي .

وتسبب توقف الدراسة واستمرار احتلال الجامعة وتحويلها إلى ثكنة عسكرية لجنود الفرقة ومليشيات الإصلاح إلى ضياع عام كامل على طلاب جامعة صنعاء ،فضلاً عن عمليات نهب وسطو واسعة قامت بها تلك المليشيات لممتلكات وأصول عدد من كليات الجامعة .

وتعد جامعة صنعاء أكبر جامعة في اليمن تم إنشاؤها في العام ١٩٧١م بالتزامن مع إنشاء جامعة عدن كأول جامعتين في اليمن، وتضم أكثر من ١٢٤ تخصصاً وشعبة علميا يدرس فيها ما لايقل عن ٨٠ ألف طالب وطالبة، ويتخرج فيها ما بين ٨إلى ١٤ ألف طالب وطالبة سنوياً.

اليونيسكو تهدد بإلغاء اعترافها

وكان توقف الدراسة عام ٢٠١١م في الجامعة أثار مخاوف من إلغاء الاعتراف بشهادة الجامعة من قبل منظمة اليونيسكو حيث عمدت وزارة التعليم العالي ورئاسة الجامعة إلى استئناف الدراسة في ٢١ أكتوبر من العام ٢٠١١م بعد أن تقلت الجامعة رسالة من منظمة اليونيسكو تتضمن ضرورة استمرار العملية التعليمية في الجامعة ولو في مقار مؤقتة وإخلائها من المظاهر المسلحة حتى لا يتم سحب اعتمادها الأكاديمي وفقا لتصريح رئيس الجامعة «السابق» الدكتور خالد طميم.

ومطلع ديسمبر من العام ٢٠١١م وبعد توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة أقر مجلس جامعة صنعاء عودة الطلاب والطالبات للدراسة بكليات الجامعة التي تتوافر كل متطلبات الدراسة فيها باستثناء كليات الآداب وطب الأسنان والعلوم وذلك بهدف تعويض ضياع عام كامل على الطلاب .

وعقب ذلك القرار أقر مجلس جامعة صنعاء التقويم الجامعي للفصل التعويضي والعام الدراسي الحالي ٢٠١١-٢٠١٢م وهو القرار الذي نص على أن يبدأ الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي الجديد ٢٠١١-٢٠١٢م في العاشر من مارس وامتحاناته النهائية في التاسع من يونيو، والفصل الثاني في الأول من يوليو واختباراته بداية أكتوبر.

إلا أن استمرار احتلال الجامعة يعطي مؤشراً على احتمال ضياع عام جامعي جديد على الطلاب خصوصاً في ظل الأوضاع التي تعيشها الجامعة هذه الأيام وقرارات التأجيل والإلغاء لمواعيد الامتحانات .

وفيما لم يتبقَ سوى أيام من شهر نوفمبر الذي سبق وان حدد الثالث منه (الثالث من نوفمبر ٢٠١٢م) بداية للعام الجامعي القادم فإن مواعيد امتحانات طلاب كليات الجامعة أجلت إلى شهر ديسمبر القادم ما يعني أن العام الجامعي الجديد سيتأخر حتى مطلع العام القادم لتستمر فصول المأساة التعليمية وضياع سنوات متلاحقة في مشهد عبثي لا سبب له سوى استمرار احتلال الجامعة وتحولها إلى ثكنة عسكرية تعبث بها قوات المتمرد علي محسن الأحمر ومليشيات الإصلاح .

كيف يدمر الإخوان جامعة صنعاء؟!

وكان حزب الإصلاح استغل احتلال جنود الفرقة الأولى «مدرع» لجامعة صنعاء عقب انشقاق قائدها في مارس من العام ٢٠١١م ليبسط نفوذه ويتولى مهمة امن الجامعة عبر نشر مليشياته المسلحة -التي تتولى مهام اللجان الأمنية في مخيم الاعتصام -تحت مسمى الحرس المدني للجامعة والتي قامت بطرد أفراد الحراسة الأمنية الذين يتبعون قوة (حرس المنشآت) التابعة لوزارة الداخلية ، وتسبب ذلك الاحتلال الذي تزامن مع تحويل ساحة الجامعة إلى ساحة لمعتصمي أحزاب المشترك إلى توقف الدراسة في جامعة صنعاء للعام الجامعي ٢٠١٠-٢٠١١م .

كشفت مصادر لـ«المؤتمر نت» عن تفاصيل مخطط ينفذه حزب الاصلاح يهدف إلى الالتفاف على المساعي الرامية إلى إخلاء جامعة صنعاء من المليشيات المسلحة التابعة للحزب والفرقة الأولى «مدرع» والتي كانت احتلتها منذ مطلع العام الماضي ٢٠١١م .

وبحسب المصادر: فإن حزب الإصلاح يسعى لإحباط جهود إعادة مهمة أمن جامعة صنعاء إلى قوة حرس المنشآت التابعة لـ»وزارة الداخلية» عبر إعادة تدوير المليشيات المسلحة التابعة له- والتي كانت بسطت نفوذها على جامعة صنعاء تحت مسمى الحرس المدني الجامعي- إلى الجامعة مرة أخرى عبر وزارة الداخلية.

وأضافت المصادر: إن الخطة يتم تنفيذها بالتواطؤ من قبل وزير الداخلية الدكتور/ عبدالقادر قحطان -المنتمي للإصلاح- الـذي عمل على تشكيل وحـدة خاصة من مليشيات الإصلاح المسلحة وطلبة (جامعة الإيمان) التي يديرها رجل الدين المتطرف والقيادي الإصلاحي الشيخ عبدالمجيد الزنداني وإرسالهم إلى مدرسة الشرطة لتلقي دورة تدريبية، في خطوة تهدف لإعادتهم لتولي مهمة حراسة أمن جامعة صنعاء تحت مبرر تبعيتهم لوزارة الداخلية. وأبدت المصادر تخوفها من نجاح الإصلاح في تنفيذ هذا المخطط وتحويل جامعة صنعاء- التي تعد أهم وأكبر جامعة يمنية- إلى ثكنة لمليشيات تابعة له، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى عسكرة الجامعة لصالح تحقيق أهداف الإصلاح السياسية بانتهاج أساليب أمنية ترهيبية ضد مخالفيه في الرأي وخصومه السياسيين سيما وأن جامعة صنعاء تضم طلاباً من مختلف التيارات والتوجهات السياسية في اليمن.

وأثارت قضية احتلال جنود «المنشق» علي محسن قائد الفرقة الأولى «مدرع» ومليشيات الإصلاح لجامعة صنعاء موجة استياء واسع في الأوساط الطلابية والسياسية ، حيث اعتصم طلاب وطالبات جامعة صنعاء مراراً أمام مجلس الوزراء وطالبوا رئيس الحكومة ووزيري الدفاع والداخلية وأعضاء لجنة الشؤون العسكرية والأمنية بإخلاء الحرم الجامعي من مسلحين يطلقون على أنفسهم تسمية (الحرس المدني الجامعي) وليسوا منتسبين لشرطة حراسة المنشآت التابعة لوزارة الداخلية ولا لشركة أمنية خاصة أو عامة رسمية داخل اليمن . الطلاب كرروا شكاواهم من قيام تلك الميلشيات بالتعامل الاستفزازي الذي من خلاله يثيرون الرعب والخوف في نفوس الطالبات والطلاب ، والذي نتج عنها حدوث أكثر من مشكلة ضد طلاب الجامعة.

وحتى الآن لا يزال جنود الفرقة الأولى «مدرع» ومليشيات مسلحة تابعة لحزب الإصلاح يحتلون الجامعة تحت مبرر حماية مخيم الاعتصام ، فيما عجزت وزارة الداخلية ولجنة الشؤون العسكرية عن تلبية مطالب الطلاب بإخلاء الجامعة من تلك المليشيات وإيكال مهمة أمنها إلى أفراد أمن المنشآت كماهو معمول به في جميع الجامعات والمرافق الحكومية في اليمن.

خفايا التدمير ؟!!

وعلى الرغم من أن استمرار احتلال حرم الجامعة من قبل قوات الفرقة المنشقة ومليشيات حزب الإصلاح مرتبط باستمرار الأزمة السياسية ،إلا أن الكثير من الأكاديميين يرون أن عملية التدمير الممنهج التي تتعرض لها جامعة صنعاء ومحاولة بسط الإصلاح سيطرته المطلقة عليها يرتبط بعاملين الأول أيديولوجي يقوم على فكرة أن حركة الإخوان المسلمين ترى في مؤسسات التعليم إحدى أهم أدوات التجييش الحزبي والأيديولوجي والفكري والتنظيمي لها ولذلك فهي لا تألو جهداً في استخدام كل الوسائل بهدف السيطرة على مؤسسات التعليم سواء أكان التعليم الأولي أو العالي . ويضيف الأكاديميون: إن العامل الآخر في سعي الإصلاح لبسط سيطرته على جامعة صنعاء -حتى ولو كان ذلك بتدمير العملية التعليمية- يرتبط بجانب اقتصادي استثماري يتمثل في تمكين جامعة العلوم والتكنولوجيا التابعة لحزب الإصلاح والتي تحيط مقراتها بجامعة صنعاء من عدة جهات من الاستمرار في تحقيق استثمارات مالية عبر توفير كافة الظروف الملائمة للدراسة فيها في وقت تدمر فيها العملية التعليمية بجامعة صنعاء .

ويدلل الأكاديميون على ذلك بانسحاب قوات الفرقة الأولى «مدرع» من أمام مدخل كلية طب البنات بجامعة العلوم والتكنولوجيا ورفع الخيم كاملة بالقوة من أمامها، في وقت تستمر فيها خيم مليشيات الإصلاح في بوابة جامعة صنعاء وحرمها محتل من قوات الفرقة المنشقة .

ويضيفون: ولعل الاتفاقية التي وقعها وزير التربية والتعليم الإصلاحي الدكتور عبدالرزاق الأشول مع جامعة العلوم والتكنولوجيا مقابل مبالغ مالية باهظة تقدم دليلا آخر على الطريقة التي يستغل بها الإصلاح سلطة مشاركته في الحكومة لتدمير مؤسسات الدولة لصالح مؤسسات الحزب .

* نقلاً عن «المؤتمر نت»

هيئة مكافحة الفساد تطالب باسندوة إيقاف التصرف باراضي جامعة صنعاء

طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الحكومة بمنع التصرف بأراضي جامعة صنعاء في منطقة مذبح بالعاصمة وعدم تحويلها إلى أراضٍ سكنية على حساب التوسعات العلمية والثقافية بالجامعة.

ووجهت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مذكرة إلى رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة تطالبه فيها وفقاً لـ«المصدر أونلاين» بإعادة النظر في أمر توزيع الأرض بناء على محضر موقع من باسندوة ووزير المالية صخر الوجيه يقضي بتوزيع تلك الأرض على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وجاء في المذكرة أن «الهيئة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٢م تدارست قرار توزيع الأراضي من النواحي القانونية والموضوعية والعملية وأقرت تبني ذات الموقف الذي اتخذه مجلس النواب بتاريخ ٣٠ أبريل من العام الجاري والذي يقضي بإبقاء هذه الأرض لمواجهة التوسعات الجامعية والثقافية».

وطالبت الهيئة رئيس الـوزراء «حفظ وصـون تلك الأراضـي وفقاً للاعتبارات السابقة وعدم تحويلها إلى أراض سكنية خاصة وايجاد بديل آخر من أراضي الدولة لأعضاء هيئة التدريس».

تكليف ٣ جهات للحماية.. اللجنة العسكرية تتخبط على خط «صنعاء- الحديدة»

أقرت لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار إبعاد وحـدات عسكرية ونقاط امنية على امتداد طريق (صنعاء- الحديدة) واعادتها الى مواقعها ، مستثنية من قالت انه تم تكليفهم بمهام أمنية، في إشارة الى عصابات ومليشيات مسلحة لحزب الاصلاح تعمل في قطع الطريق ونهب المارة واختطاف ناقلات مشتقات نفطية وتحت ذرائع حماية ساحة معتصمي المشترك في صنعاء ضمن مخطط اسقاط النظام واغتصاب السلطة ونهب ممتلكات الدولة وتخريب البنى التحتية منذ مطلع العام الماضي ٢٠١١م .

وفيما يمكن اعتباره تخبطاً في اداء اللجنة التي تعلق عليها آمال تحقيق الامن والاستقرار وانهاء حالة الانقسام العسكري وايقاف حالة التجنيد الحزبي في المؤسسة العسكرية واقحامها في اتـون الصراعات السياسية ، أقرت اللجنة العسكرية إنشاء منطقة أمنية في طريق الحديدة- صنعاء تتحمل مسؤولية توفير الحماية الأمنية اللازمة للطريق ومنع حدوث أية تقطعات والضرب بيد من حديد ضد من يقدمون على هذه الأعمال الخارجة على القانون والمسيئة للعادات والتقاليد القبلية .

وكشفت اللجنة العسكرية عن جهة أمنية ثالثة ستعمل على تأمين خط طريق صنعاء- الحديدة حينما أكدت (على ضـرورة إشراف اللجنة الأمنية فـي المحافظة على سير العمل الأمني وتأمين خطوط الطرق العامة والرئيسية تحت إشراف محافظ صنعاء ومدير الأمن وفقاً للقوانين السائدة والنافذة).

ويؤكد اقرار لجنة الشئون العسكرية (استثناء من تم تكليفهم بمهام أمنية) صحة انباء إيكال اللجنة أواخر سبتمبر الماضي مهمة حماية وتأمين طريق (صنعاء - الحديدة) في منطقة الحيمة وبني مطر إلى النائب في البرلمان عن حزب الاصلاح ربيش وهبان العليي والذي يعمل ضابطاً بقوات الفرقة الاولى مدرع وأحد مساعدي اللواء على محسن صالح والذي تمرد عن الجيش اليمني مطلع العام الماضي

السبت الماضي قالت اللجنة العسكرية إنها وقفت في اجتماعها برئاسة وزير الدفاع والداخلية وبحضور محافظ صنعاء عبدالغني جميل، أمام المستجدات الأمنية التي تحاول أن تعيق سير الحياة الآمنة وتعطل حركة سير المواطن والحركة الاقتصادية والتجارية بين المحافظات في عمل عدائي وطائش يستهدف الإضرار بمعيشة المواطن وحركته التنموية.

واستعرضت ظاهرة التقطعات التي تحدث في الطرقات الرئيسية خاصة طريق صنعاء-الحديدة والتي تكررت مرات عدة في عمل عبثي وسلوك مشين لا يقبله المجتمع اليمني بكافة مكوناته الاجتماعية والقبلية ومنظمات المجتمع المدني وقواه السياسية.. مؤكدة أن هذه الأعمال المستهجنة تضر بحياة المواطنين المارين في هذا الطريق الاستراتيجي المهم.

وقبل نشر وثيقة التكليف الرسمي بأيام أقر تجمع الاصلاح رسميا تزعمه عصابات مسلحة لقطع الطرقات ونهب المارة على طريق (الحديدة - صنعاء) ، حينما أعلن رفع ٣٢ قطاعاً مسلحاً اسماها نقاطاً تابعة لمن وصفهم بالثوار في مناطق متفرقة بمديرية الحيمة الخارجية- محافظة صنعاء على الطريق العام (صنعاء- الحديدة) .

رئيس الجمهورية يوجه وزير الداخلية بحل قضية الضباط الجامعيين

وجه الاخ عبدربه منصور هـادي رئيـس الجمهورية وزيـر الداخلية بالاستجابة لمطالب الضباط الجامعيين المعتصمين والمنتسبين لـــوزارة الداخـلـيـة وحـل قضيتهم.

وفـي تـوجـيـه -حصلت «الـمـيـثـاق» عـلـى نسخة منه- امر رئيس الجمهورية وزير الداخلية برفع مقترح يكفل حل القضية استنادا الى تقرير اللجنة المكلفة بذلك.

الجدير بالذكر ان الضباط الجامعيين بوزارة الداخلية لا يزالون معتصمين امام نادي ضباط الشرطة احتجاجا على تجاهل وزيـر الداخلية لمطالبهم وعـدم قيامه بأية خطوات لإنصافهم وتسوية وضعهم ومنحهم الترقيات المستحقة رغـم الـوعـود السابقة منه شخصياً ويطالب الضباط بسرعة إيقاف فتح كلية الشرطة لابناء المتنفذين والمسئولين ومـن معهم توصيات، وكذلك وقف الابتعاث للخارج لأبناء المسئولين ووكلاء الوزارة ومديري العموم والمتنفذين وحزب الاصلاح.

هـــذا وكـان وزيـر الداخلية قد وزع ٣٠ منحة دراسـيـة الـى السعودية لأبناء مسؤولين وقيادات في حزب الاصلاح والفرقة الاولـى مـدرع بشكل مخالف لمعايير التوزيع وشروط الابتعاث .ومن ضمن المبتعثين أبناء ووكيل وزارة الداخلية عبدالله الشرفي ومدير الشئون المالية بالوزارة علي الشرفي ونجل رئيس الاكاديمية العسكرية.

مؤتمر مأرب يدين الاختلالات الأمنية ويطالب بضبط المتسببين

< أصدر المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب بيان دان فيه واستنكر الأوضاع الأمـنـيـة الـمـتـردية في محافظة مأرب والانفلات الأمني غير المسبوق في تاريخ المحافظة واستمرار اعـمـال التقطعات في الطرقات وتواصل عمليات التفجيرات لأنابيب النفط وأبراج الكهرباء وغيرها من الاختلالات وأعمال الـفـوضـى والـتـخـريـب التي تستهدف الإضرار بالمصالح والمنشآت العامة والخاصة وحيال كافة اعمال الفوضى والتخريب، وأكد البيان أن المؤتمر الشعبي العام تمكن ومعه كل الشرفاء من أبناء المحافظة يؤكدون رفضهم لأعمال التقطع والتخريب والارهاب بكل أنواعه ويعبرون بأقصى عبارات الإدانة والاستنكار الشديد عقب كل عملية تقصير واستهداف للمصالح والمنشآت العامة والخاصة وغيرها من الاختلالات والتقطعات التي تعم المحافظة دون وجود أدنى رادع من قبل الجهات المعنية.

وطالب البيان الجهات الامنية القيام بمهامها وواجباتها وضبط كافة المتسببين بالوقوف وراء أعمال التفجيرات والاختلالات الامنية وفضح جميع الممارسات وإعلان أسماء مرتكبي أعمال الفوضى والتخريب والجهات الداعمة والممولة لهذه الاعمال الاجرامية.. مؤكدين في الوقت نفسه على ان تتحمل الاجهزة الامنية مسؤولية الحفاظ على الامن والاستقرار والحد من تفشي ظاهرة حمل السلاح في مركز عاصمة المحافظة وغيرها.. من المناطق والمديريات للحفاظ على الامن والسلم الاجتماعي.